

محاوړ الملتقى

المحور الأول:

الإطار المفاهيمي للإشراف والرقابة على الانتخابات.

المحور الثاني:

■ النظام القانوني والتأسيسي للإشراف والرقابة على الانتخابات بالدول المغاربية.

المحور الثالث:

■ دور عمليات الإشراف والمراقبة على الانتخابات في تكريس الديمقراطية بالدول المغاربية.

المحور الرابع:

■ تقييم تجارب وأداء عمليات الإشراف والمراقبة على الانتخابات بالدول المغاربية.

المحور الخامس:

■ الطعون الانتخابية وسيلة للنزاهة وضمانة للحياة.

إشكالية الملتقى

إذا كان نظام الانتخاب على مر التاريخ يمثل الوسيلة الأفضل للاختيار والحكم التمثيلي، وأضحى يشكل على هذا الأساس صلب عملية التحول الديمقراطي في أي دولة من الدول. غير أنه من جهة أخرى كثيرا ما وجه الاتهام لنتائج انتخابات في الأنظمة المقارنة، بحكم تدخل الإدارة وتحكمها في مختلف مراحل وأطوار سير العملية الانتخابية، الأمر الذي أفقدها بالنتيجة المصادقية والنزاهة، وشكل في النهاية سببا من أسباب العزوف عن المشاركة الانتخابية وهو ما أكدته عديد الدراسات الأكاديمية.

ومن أجل إعادة الاعتبار لسلطة الشعب في اختيار ممثليه في سائر الانتخابات، و في التعبير عن رأيه في الاستفتاءات، بادرت كثير من الأنظمة إلى مراجعة دساتيرها ونظمها الانتخابية بما يبعد الإدارة عن ممارسة أي دور في مسار العملية الانتخابية حفاظا على نزاهتها.

وبدوره سارع المؤسس المغاربي إلى استحداث هيئة دستورية مستقلة من شأنها دعم المسار الديمقراطي، الأمر الذي تجسد في تونس سنة 2014، وفي الجزائر سنة 2020. ودخلت التشريعات المغاربية مرحلة التعديل والتنقيح في الأحكام المتعلقة بالانتخابات من جهة، وإدارتها والإشراف عليها وتنظيمها من جهة أخرى، وهذا لضمان سلامتها ونزاهتها وشفافيتها في كل مراحل وأطوار العملية الانتخابية.

وترتبيا على ذلك شهد العقد الماضي خاصة في دول المغرب العربي تحولات كبيرة في إدارة العملية الانتخابية على أسس ديمقراطية، مما شكل رصيذا معتبرا، وثراء وتميزا في المادة الانتخابية في التجربة المغاربية.

وهو الأمر الذي سيحرص الملتقى بتسليط الضوء عليه بغرض الوقوف عند أوجه التقارب والاختلاف في الأحكام، وكذا محاولة تقييم التجربة المغاربية في ضوء التجارب المقارنة نحو تكريس فعلي لنظام ديمقراطي يحفظ أصوات الناخبين، وسلطة الشعب في اختيار ممثليه.

إدارة الملتقى

الرئيس الشرفي للملتقى: أ.د. عمر فرحاتي، مدير جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي، الجزائر.

رئيس الملتقى: أ.د. المكي دراجي، عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية.

مدير الملتقى: د. الهادي دوش.

رئيس اللجنة العلمية: د. الصادق جراية.

رئيس اللجنة التنظيمية: د. عبد الحميد فرج.

أعضاء اللجنة العلمية:

أ.د. عمار بوضياف - أ.د. ناصر بوغزالمة محمد- أ.د. شبل بدر الدين- أ.د. خلف فاروق -أ.د. بوبكر خلف - أ.د. عمار زعبي- أ.د. آمنة سلطاني- د. فايزة جروني- د. جمال غريسي- أ.د. محمد الأخضر كرام- د. ريم سكفالي- د. بشير محمودي- د. بدر الدين حيزوم مرغني - د. أحمد سعود- د. كمال فتحي دريس- د. مباركة عمامرة - د. عثمان حويدق - د. سامية لموشية - د. جلول محده - د. محمد لمين سلخ -د. إلهام بن خليفته - د. ديدى ابراهيم - أ.د. حوبه عبد القادر- د. جرمون محمد الطاهر- د. بوساحة نجات - د. طاهري اسماعيل - د. بلخير دراجي- د. عادل عميرات - د. بطينة مليكة - د. الشريف وكواك - د. سليم دحه -د. بقاص خالد - د. عبد الحميد فرج - أ. نعرورة محمد.

أعضاء اللجنة التنظيمية:

د. سليم دحه - د. خالد بقاص - د. أحمد سعود - أ. لويشي هشام - أ. حلواجي عبد الفتاح - أ. عبادي خير الدين - أ. محمد البشير الأعور - أ. شكيمت ياسين - أ. نصيب عتيقة - أ. معمر حفيضة - أ. سويد عبد الفتاح - أ. راشدة موسوي - أ. عتاب كلثوم - أ. سايجي إسماعيل - أ. لعبيدي مراد - أ. حمزة دوش - أ. بريقيقة يوسف - أ. حيدر حمية - د. زكرياء مسعودي - د. شتيوي علي - أ. يحي مجيدي - أ. مكي حفيضة.